

حول فيه الامام وقيل لقول الفعل التخصيص في الزمان  
والمكان بالنبيه ايضا لمراتب الاول هذه هي المسئلة الثانية  
في ان حرف النفي اذا دخل على الذكر عمدا لانه او هو سلب  
الذي وهو القدر المشترك في الاكل فان قلنا بالشئ لم يقبل التخصيص  
لانه نفي الحقيقة وهو شئ واحد ليس بعام والتخصيص فرع  
العموم وان قلنا بالاول عمدا في هذه المسئلة فرع لتلك فكرها  
المصنف جميعا بين الاحتمال والفرع الثاني علم من قبيل التخصيص  
المسئلة بان يكون الفعل متعديا غير متيد شي وهو الذي  
ذكره الامام والغزالي والامري وغيرهم وعلم هذا لا يتناول  
الافعال القاصه لكن القاضي عبد الوهاب في كتاب  
الافاده قال الفعل في سياق النفي هل يقتضي العموم كالنكره  
في سياق النفي لان نفي الفعل نفي لمصدره فاذا قلنا لا يقوم فلنا  
قلنا لا قيام وعلي هذا التخصيص يعرف المسئلة القاصه **ص**  
**تيسر** وان اكلت من هذا الذي طعمه هو الذي اوردته من  
الحاجب فسوي بين ما وقع في سياق النفي او في سياق الشرط نحو  
ان اكلت فانت طالق لان الشرط في معنى النفي لان الشرط لا  
يقوع الشرط حيث جعله شرطاً ولمذا يجعله الناه في  
مقاله الشوت فان النفي والشرط والاستفهام عند هم كل  
كلام غير واجب وهو مبني على ان النكره في سياق الشرط

كهي

كهي في سياق النفي وهو ما صرح به القاضي امام الحرمين  
ومثله بقوله من يأتي بمال اكرمه قال فلا يخص هذا بمال  
معين قال المصنف في شرح المنهاج ومراده العموم البديهي الشمولي  
يقضي انه لا يتوقف الجزاء على الايمان بجميع الاموال كفي واحد  
كالوقول ان رايت رجلا فانت طالق يقع برويه واحد ولاجل  
هذا توقف المصنف ههنا في الحاق الشرط بالنفي فان العموم في  
النفي الشمول وفي الشرط البديهي فهم الانباري من كلام امام الحرمين  
في الشرط انه اذا اراد عموم الشمول فقال لو كان للعموم لما  
استحق الالتزام بمال واحد لكان يقتصر للامان بجميع الاموال  
كما لو قال من يأتي بك مال وانما عموم الشرط توجبه في حق  
كاتب بمال لا بما تعلق به الشرط من المال **ص** **المقتضى**  
شعر في صور عددها بعض من العموم والصحيح فيها خلاف  
ذلك فمنها المقتضى سمي بذلك لانه امر اقتضاه النص وهو ليس  
الضاد للفظ الطالب للاضمار ويقبح ما ذلك المضرب نفسه الذي  
اقتضاه الكلام تصحيحه وهو المراد هنا فاذا كان  
الكلام لا يستقيم الابتداء براتب متعده يستقيم الكلام  
بكل واحد منها فلا عموم له في مقتضاه فلا يتقدم الجموع  
لنذكر واحد بديل فان لم يقم دليل معين فاحدها كل جمعا  
مثل رفع عن امتي الخطا والنسيان وهذا ما اختاره الشيخ ابو

اسحق